

نحس بحسب الملكة لملكة لردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤/١/١٩٨٤
نصادق - بمقتضى المادة (٣١) من الدستور - على
القانون المؤقت الآتي ، ونأمر باصداره ووضع موضع
التنفيذ المؤقت، واضافته الى قوانين الدولة على اساس
عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٤
قانون معدل لقانون الشركات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الشركات لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ
١٩٨٤/١/١ .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (١٢٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ١٢٠ -

لا يجوز لمن يشغل وظيفة عامة الجمع بين هذه الوظيفة وعضوية مجلس ادارة اي شركة الا بوصفه ممثلاً للحكومة .

الحسين بن طلال

١٩٨٤/١/١٤

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
احمد عبد الكريم الطراونة	سليمان سرار	احمد عبيدات
وزير النقل	وزير التربية والتعليم	وزير الشؤون الخارجية
طاهر حكمت	حكمت السكاك	ابراهيم ايوب د. محمد عضوب الزين طاهر نشأت المصري
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة	وزير الاعلام	وزير المالية
المهندس حمدالله القنابلي	لينى شرف	د. حنا عبوده
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير العمل	وزير الزراعة
شوكيت مهبود	د. تيسر عبد الجابر	محمد بشير
وزير التنمية الاجتماعية	وزير الثقافة والفنون والآثار	وزير الامتثال العامة
عبد السلام عثمان	د. عبدالله عويدات	المهندس رائف نجم
		وزير الصحة
		د. كابل المعجلوني

الجزيرة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ١٣ ربيع ثاني سنة ١٤٠٤ هـ الموافق ١٦ كانون ثاني سنة ١٩٨٤ م . العدد ٣٢٠٥

الفهرس

صفحة		
١١٨	نظام التنظيم الاداري لوزارة الداخلية	نظام رقم (٦) لسنة ١٩٨٤
١٢٤	نظام معدل لنظام الخدمة المدنية	نظام رقم (٧) لسنة ١٩٨٤
١٢٥	نظام معدل لنظام التشكيلات الادارية	نظام رقم (٨) لسنة ١٩٨٤
١٢٦	نظام معدل لنظام الرواتب والملاوات في الجامعة الاردنية	نظام رقم (٩) لسنة ١٩٨٤
١٢٧	نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك	نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٨٤
١٢٩	نظام معدل لنظام الغرف التجارية	نظام رقم (١١) لسنة ١٩٨٤
١٣١	نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية	نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٨٤
١٣٨	نظام معدل لنظام الرسوم الاضافية الموحدة	نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٨٤
١٣٩	اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمجلس الاتحادي السويسري	
١٤٦	اتفاقية للتعاون الاقتصادي الصناعي والفني بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة جمهورية تركيا	
١٤٧	البروتوكول رقم (٧) بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية	
١٤٩	تعليمات رقم (١٣) لسنة ١٩٨٣ تعليمات معدل لتعليمات السدوم المدرسي	
١٥٠	تعليمات رقم (١) لسنة ١٩٨٤ تعليمات الكشف والمرشحات في المؤسسات التعليمية	
١٥٤	تصحيح اخطاء	

هكذا من المأهول

نظام التنظيم الاداري لوزارة الداخلية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ماقدره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/١
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٨٤
نظام التنظيم الاداري لوزارة الداخلية
صادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام التنظيم الاداري لوزارة الداخلية لسنة ١٩٨٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة :	وزارة الداخلية
الوزير :	وزير الداخلية
لجنة التخطيط :	اللجنة المشكلة بموجب احكام هذا النظام
الوكيل :	وكيل الوزارة
المركز :	مركز الوزارة
المديرية :	المديرية في مركز الوزارة
المدير :	مدير اي مديرية في المركز
الحاكم الاداري :	الحافظ او المنصرف او مدير القضاء او مدير الناحية وفقاً للتعريف الخاص به في نظام التشكيلات الادارية المعمول به .

المادة ٣ - يكون الوكيل مسؤولاً امام الوزير عن تنفيذ سياسة الوزارة وادارة شؤونها وفقاً للقوانين والانظمة والتعليمات المعمول بها .

المادة ٤ - أ - يعين المدير بقرار من الوزير بناء على تنسيب الوكيل .

ب - يكون كل من المدير والمستشار القانوني ورئيس الديوان مرتبطاً بالوكيل ومسؤولاً امامه مباشرة عن تنفيذ المهام والواجبات المنوطة به .

ج - يكون رئيس القسم في اي مديرية مرتبطاً بالمدير ومسؤولاً امامه مباشرة عن تنفيذ مهام وواجبات هذا المدير .

المادة ٥ - يجري الاتصال الاداري في المركز حسب التسلسل الوظيفي ووفقاً لاحكام الارتباط المنصوص عليها في هذا النظام ، فلا يجوز للموظف اجراء الاتصال الا برئيسه المباشر ، او بناء على طلب مرجع اعل من ذلك الرئيس واذا اختلف الموظف مع رئيسه فعلى الاخير ان يحيل الخلاف الى المرجع الاعلى في التسلسل الاداري .

المادة ٦ - تمارس الوزارة المهام والمسؤوليات الموكلة اليها بمقتضى القوانين والانظمة النافذة وفي سبيل ذلك تقوم بما يلي :-

أ - اتخاذ وتنفيذ التدابير والاجراءات الخاصة بحفظ الامن في المملكة ومنع الجريمة والحيلولة دون وقوعها والمحافظة على الاخلاق والسلامة العامة .

ب - حماية الحريات العامة في حدود الدستور والتشريعات المعمول بها وتعميق الانتماء للوطن والاعتزاز به .

ج - المشاركة في اعداد مشاريع خطط التنمية في المملكة ومتابعة تنفيذها .

د - الاشراف على مراكز الاصلاح والتأهيل (السجون) والتفتيش عليها .

هـ - ترخيص وتسجيل الجمعيات والهيئات العادية والاشراف على انتخاباتها والترخيص بمقد الاجتماعات العامة ومراقبتها لمنع وقوع ما يخل بالامن والسلامة العامة .

و - تنظيم ومراقبة عمليات الاتجار بالاسلحة النارية والدخائر وحملها واقتنائها واصدار الرخص اللازمة لذلك .

ز - وضع السياسة العامة لتنظيم السير والنقل على الطرق في المملكة ومنح التراخيص اللازمة للسائقين والمركبات .

ح - تنظيم الشؤون الخاصة بالدفاع المدني والاشراف على الاعمال والنشاطات المتعلقة به في جميع القطاعات .

ط - الاشراف على الانتخابات النيابية والبلدية والقروية .

ي - النظر في طلبات التجنس بالجنسية الاردنية والتخلي عنها واصدار القرارات والتسيب المتعلقة بها .

ك - الاشراف على شؤون الاجانب في المملكة وتنظيم دخولهم واقامتهم فيها .

المادة ٧ - تشكل في الوزارة لجنة تسمى (لجنة التخطيط) على النحو التالي :-

١ - الوزير	رئيساً
٢ - الوكيل	عضواً
٣ - المحافظون	عضواً
٤ - مدير الامن العام	عضواً
٥ - مدير الدفاع المدني العام	عضواً
٦ - مدير الجوازات العام	عضواً
٧ - مدير عام دائرة الاحوال المدنية	عضواً

كل من اهل

ب - تعقد لجنة التخطيط اجتماعاتها بدعوة من الوزير وتناط بها المهام التالية :-

- ١ - مناقشة السياسة العامة للوزارة وتقديم التوصيات اللازمة بشأنها .
- ٢ - رسم الخطط لتنفيذ اهداف الوزارة وتطبيق سياستها العامة ووضع الاسس الواجب اتباعها لتمكين الاجهزة التابعة للوزارة والدوائر المرتبطة بالوزير من تقديم خدماتها للمواطنين على الوجه الاكمل .

ج - يعين الوزير امين سر للجنة التخطيط من بين موظفي الوزارة .

المادة ٨ - ينشأ في المركز المديرية والمكاتب التالية :-

- أ - مديرية الشؤون الادارية
- ب - مديرية الجنسية وشؤون الاجانب
- ج - مديرية السلامة العامة
- د - مديرية شؤون السير والترخيص
- هـ - مديرية الشؤون العامة
- و - المكتب الفني المركزي لشؤون السير
- ز - مكتب الوزير
- ح - مكتب المستشار القانوني
- ط - الديوان

المادة ٩ -

أ - تتكون مديرية الشؤون الادارية مما يلي :-

- ١ - القسم المالي (المحاسبة والوازم والابنية والصيانة)
- ٢ - قسم شؤون الموظفين
- ٣ - قسم التراخيص والعلاقات العامة

ب - تتولى مديرية شؤون الادارية القيام بالمهام والواجبات التالية :-

- ١ - اعداد مشروع موازنة الوزارة والاشراف على صرف المخصصات المالية المقررة وفقا للقوانين والانظمة وتديق المعاملات المالية المرفوعة للوزير
- ٢ - تنظيم السجلات المالية والمستودعات وتزويد المراكز الادارية بالوازم
- ٣ - الاشراف على المباني والسيارات المائدة للوزارة وصيانتها
- ٤ - تنظيم الملفات والقيام بالخاصة بموظفي الوزارة وتقديم المشورة والتنسيب اللازمة بشأنهم واعداد مشروع جدول تشكيلات الوظائف الخاص بالوزارة
- ٥ - اعداد الدراسات المتصلة بالشؤون الادارية للوزارة وتدريب موظفيها وتنظيم الحلقات التدريبية لهم والاتصال بوسائل الاعلام حول مهامها وأنشطتها والعناية بشؤون الوفود الرسمية والمناسبات التي تنظمها الوزارة وتنظيم مكتبها وتطويرها بما يحسن اغراضها واصدار التقارير المتعلقة بها

٦ - تنظيم وحفظ التقارير الاحصائية المتعلقة بشؤون التنمية والخدمات في المحافظات واصدار التقارير المتعلقة بها .

المادة ١٠ - أ - تتكون مديرية الجنسية وشؤون الاجانب مما يلي :-

- ١ - قسم الجنسية والجوازات .
- ٢ - قسم وثائق السفر الفلسطينية .
- ٣ - قسم شؤون الاجانب .
- ٤ - قسم المتابعة .

ب - تتولى مديرية الجنسية وشؤون الاجانب القيام بالمهام والواجبات التالية :

- ١ - دراسة طلبات التجنس بالجنسية الاردنية والتخلي عنها والنظر في الامور المتعلقة بمجوزات السفر المؤقتة .
- ٢ - دراسة طلبات تأشيرات دخول او مرور حملة وثائق السفر الفلسطينية واقامتهم في المملكة والنظر في طلبات تأشيرات العودة لحملة هذه الوثائق المقيمين فيها .
- ٣ - دراسة طلبات تأشيرات دخول الاجانب واستقدام العمال واقامتهم في المملكة بالتنسيق مع وزارة العمل والجهات الاخرى المعنية والنظر في قضايا غرامات تجاوزهم للاقامة وقرارات ابعادهم .
- ٤ - النظر في طلبات زيارة الاجانب من والى الارض المحتلة .
- ٥ - النظر في طلبات تملك واستئجار الاجانب الاراضي والعقارات داخل المملكة .
- ٦ - تحديد رسوم التأشيرات التي تستوفي من الاجانب طبقا لبدأ المعاملة بالمثل .
- ٧ - النظر في طلبات وثائق السفر الاضطرارية وتذاكر المرور .

المادة ١١ - أ - تتكون مديرية شؤون السلامة العامة مما يلي :-

- ١ - قسم السلامة العامة .
- ٢ - قسم الدفاع المدني والطوارئ .

ب - تتولى مديرية شؤون السلامة العامة القيام بالمهام التالية او بالمساهمة في القيام بها او بالاشراف عليها او بمتابعتها حسب مقتضى الحال .

- ١ - قضايا ومتطلبات السلامة العامة واعمال اللجان المختصة في المحافظات ومراقبة شؤون البيشة والصحة العامة بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والدوائر والمؤسسات المعنية .
- ٢ - قضايا مياه الشرب في المملكة بالتعاون والتنسيق مع الوزارات والسلطات المعنية .
- ٣ - توفر شروط السلامة العامة في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة والمصانع والشركات والاماكن العامة بما في ذلك متطلبات الوقاية من الحريق .
- ٤ - الشؤون المتعلقة بالمخالفات والكسارات والحلاطات والمتفجرات وقضايا الامن والسلامة العامة المتعلقة بها .

هكذا من المرحول

نحو الحسين للهكس ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٨٤

نظام معدل لنظام الخدمة المدنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الخدمة المدنية لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي والتعديلات التي طرأت عليه كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١١٢) من النظام الاصلي بالغاء عبارة (٣٦٠) ديناراً الواردة فيها ويستعاض عنها بعبارة (١٢٠٠) دينار .

١٩٨٤/١/١

الحسين بن طلال

وزير المالية مسلم مساعده	وزير الاعلام عفتان ابو عوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة وزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد مشوب الزين	وزير العدل ووزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار بالوكالة احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل علي السحيبات	وزير التصوين ابراهيم ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المظني	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية احمد قبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاصغال العامة الهندس عوني المصري
	وزير الصناعة والتجارة وليد مصفور	وزير المعمل جواد العناني

نحو الحسين للهكس ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/١
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٨) لسنة ١٩٨٤
نظام معدل لنظام التشكيلات الادارية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التشكيلات الادارية لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي ومطراً عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٧) من النظام الاصلي على النحو التالي :-
اولاً: بالغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ج - يعين نائب للمحافظ برتبة متصرف يقوم بالاعمال التي يعهد اليه بها المحافظ ويقوم مقامه في حالة غيابه رسمياً او عند وجوده خارج محافظته ، كما يعين مساعد او اكثر للمحافظ برتبة متصرف للقيام بالاعمال التي يعهد اليه بها المحافظ .

ثانياً : باضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة (د) منها ...
(باستثناء بيت السكن)

المادة ٣ - يلغى نص البند (٣) من الفقرة (ب) من المادة (٥١) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
٣ - ان لا تقل درجته عن الثالثه .

المادة ٤ - يلغى نص البند (٣) من الفقرة (أ) من المادة (٧٢) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
٣ - ان لا تقل درجته عن الخامسة .

١٩٨٤/١/١

الحسين بن طلال

وزير المالية مسلم مساعده	وزير الاعلام عفتان ابو عوده	رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة وزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد مشوب الزين	وزير العدل ووزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار بالوكالة احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل علي السحيبات	وزير التصوين ابراهيم ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المظني	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية احمد قبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الاصغال العامة الهندس عوني المصري
	وزير الصناعة والتجارة وليد مصفور	وزير المعمل جواد العناني

هكذا من المأهول

نحو رئيس للعلماء من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/١
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٩) لسنة ١٩٨٤

نظام معدل لنظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الأردنية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الأردنية لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع نظام الرواتب والعلاوات في الجامعة الأردنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٧٧) الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٩/٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص البند (٣) من الفقرة (ج) من المادة (١١) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
حاملو الدرجات العلمية في التخصصات الاخرى (٣٠٪) من الراتب الاساسي .

الحسين بن طلال

١٩٨٤/١/١

وزير المالية	وزير الاعلام	رئيس الوزراء وزير الدفاع مقرر بدوام
وزير شؤون الارض المحتلة	وزير الواصلات	وزير العدل ووزير الثقافة والشباب
وزير الخارجية بالوكالة	وزير الزراعة	وزير السياحة والاثار بالوكالة
جيسن ابراهيم	الدكتور محمد عفيف الدين	مروان دودين
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير التكوين	وزير الاوقاف والشؤون
وزير التعليم	ابراهيم ايوب	والتيهيات الاسلامية
وزير التربية والتعليم	وزير الصحة	وزير الدولة لشؤون
الدكتور زهير طهيس	الدكتور سعيد القليل	رئاسة الوزراء
وزير الشؤون البلدية	وزير الصناعة والتجارة	وزير التعليم العالي
حسن الكوفي	المهندس عوني المصري	وايد مصطفى
احمد مبيدات	الدكتور جواد العناني	

نحو رئيس للعلماء من المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/١
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠) لسنة ١٩٨٤

نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الهيئة التدريسية في جامعة اليرموك لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم (٤) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (١١) من النظام الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي :-
أ - تحدد الرواتب الاساسية لاعضاء الهيئة التدريسية ومساعدى التدريس والبحث على الوجه التالي :-
رتبة عضو الهيئة ادنى مربوط الراتب اعلى مربوط الراتب الزيادة السنوية

بالدينار	بالدينار	بالدينار	
٢٧٦	٣٤٦	٧	استاذ
٢٦٩	٢٩٧	٧	استاذ مشارك (أ)
٢١٠	٢٣٨	٧	(ب)
٢٠٤	٢٢٤	٥	استاذ مساعد (أ)
١٦٨	١٨٨	٥	(ب)
٩٦	٢٢٤	٤	مدرس
١٠٤	٢٢٤	٥	مساعد تدريس او بحث
٩٦	٢٢٤	٤	ماجستير طب
٩٦	٢٢٤	٤	مساعد تدريس او بحث
٩٦	٢٢٤	٤	بكالوريوس طب
٧٠	٢٢٤	٤	مساعد تدريس او بحث
			بكالوريوس في الهندسة
			او الصيدلة

هكذا من أجل

مساعد تدريس او محث
بكالوريوس في العلوم او
الاداب او الاقتصاد او
الادارة او التربية .

٢٢٤ ٦٢ ٤

المادة ٣ - يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ١٧ - ب -

تخصص لاعضاء الهيئة التدريسية علاوة اضافية تحدد بالنسب التالية :-

- ١ - حاملو الدرجات العلمية في الطب ١١٠٪ من الراتب الاساسي
- ٢ - حاملو الدرجات العلمية في الهندسة ٩٥٪ من الراتب الاساسي
- ٣ - حاملو الدرجات العلمية في الصيدلة ٦٠٪ من الراتب الاساسي
- ٤ - حاملو الدرجات العلمية في التمريض والعلوم الطبية الاخرى ٣٥٪ من الراتب الاساسي
- ٥ - حاملو الدرجات العلمية في التخصصات الاخرى (٣٠٪) من الراتب الاساسي .

الحسين بن طلال

١٩٨٤/١/١

وزير المالية	وزير الاقتصاد	رئيس الوزراء ووزير الدفاع
سالم مساعده	عبدان ابو عوده	مضر بدران
وزير شؤون الارض المحتلة ووزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير المواصلات الذكور محمد عضوب الزين مروان دودين	وزير العدل ووزير الثقافة والشباب والسياحة والاكر بالوكالة أحمد عبد الكريم القطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيمات	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية كامل الشريف
وزيرة التنية الاجتماعية اتهام المنفي	وزير الصحة الذكور زهير ملخص	وزير التربية والتعليم الذكور سعيد القمل
وزير الداخلية أحمد مبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن الموني	وزير الصناعة والتجارة والملاحة الذكور جواد المعاني

نحس الحسين بن طلال

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/١
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام معدل لنظام الغرف التجارية نظام رقم (١١) لسنة ١٩٨٤

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الغرف التجارية لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيها يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٥٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٥٠ - أ -

١ - تستوفي الرسوم بموجب التعرفة الآتية في عمان على ان يكون التصنيف لست درجات حسب قرارات مجلس ادارة الغرفة . ويجوز لكل تاجر الاعتراض على قرار تصنيفه خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه القرار الى وزير الصناعة والتجارة ويكون قراره قطعيا وتعتبر اجزاء السنة لغايات الرسوم سنة كاملة :-

رسوم التسجيل	رسوم الاشتراك
٨٠ دينار	١٠٠ دينار
٤٠ دينار	٥٥ دينار
٢٠ دينار	٣٠ دينار
١٠ دينار	١٥ دينار
٦ دينار	٨ دينار
٢ دينار	٣ دينار

هكذا من المأهول

٢ - تستوفى نصف هذه الرسوم في القدس ونابلس واربند والزرقاء .

٣ - تستوفى ثلث هذه الرسوم في المناطق الاخرى من المملكة .

الحسين بن طلال

١٩٨٤/١/١

وزير المالية	وزير الاعلام	رئيس الوزراء وزير الدفاع مهر بدران
سالم مسامدة	عنتاق ابو عوده	
وزير شؤون الارض المحتلة وزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم	وزير المراسلات الدكتور محمد عضوب الزين مروان دودين	وزير العدل وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار بالوكالة احمد عبد الكريم الطراونه
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل المهندس علي السحبيات	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير الاوقاف والشؤون والتدريبات الاسلامية كامل الشريف
وزيرة التنمية الاجتماعية اتعام المفتي	وزير الصحة الدكتور زهير ملحم	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الاشغال العامة المهندس عوني المصري	وزير المعمول الدكتور جواد المعاني

نحسب الله الملكة لندة في الحاشية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٤

فأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٢) لسنة ١٩٨٤

نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التقسيمات الادارية لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل الجدول رقم (١) عاصمة/المالحق بالنظام الاصلي على النحو التالي :-

١ - بالغاء نص البند (أ) من الفقرة (١) من الجدول المذكور ويستعاض عنه بالنص التالي :-

عاصمة عمان وتتألف من المدن والقرى والشارع التالية :-

- | | |
|----------------------|---------------------|
| ١ - عجمان | ٢ - طارق (طبربور) |
| ٣ - ام قصر والمقايين | ٤ - القويسمة |
| ٥ - عرجان | ٦ - الجويدة |
| ٧ - خربة السوق وجاوا | ٨ - الياودة |
| ٩ - ام الكندم | ١٠ - ابو علندا |
| ١١ - الرشيدية | ١٢ - صهييلج |
| ١٣ - الجبيرة | ١٤ - الجبيرة |
| ١٥ - تلاح العلي | ١٦ - ام الساق وخلدا |
| ١٧ - ام زويتنة | ١٨ - ياجوز |
| ١٩ - الخرنبة | ٢٠ - الصالحية |
| ٢١ - الطيبة | ٢٢ - الناصرية |
| ٢٣ - شفا بيران | ٢٤ - زينات الربوع |
| ٢٥ - مرج الجرب | ٢٦ - طاب كراع |

هكذا من الأهل

ب - بتعديل البند (ب) / ناحية ناعور / من الفقرة (١) منه على النحو التالي : -

- ١ - بشطب عبارة ام الساق - ناعور (الواردة برقم (٢) منه .
- ٢ - بشطب عبارة (عرقوب ابو رحيل) الواردة برقم (٧) منه .
- ٣ - باضافة عبارة (ام القطين) بعد كلمة المنشية الواردة برقم (١٠) منه بحيث تصبح (المنشية وام القطين) .
- ٤ - باعادة ترقيم القرى من (٣ - ١٤) الواردة فيه بحيث تصبح من (٢ - ١٢) على التوالي .
- ٥ - باضافة قرية (المنصورة) اليه برقم (١٣) بعد ان فك ارتباطها من لواء مادبا .

ج - بتعديل البند (ج) ناحية سحاب من الفقرة (١) منه كما يلي : -

- ١ - بالاستعاضة عن عبارة (ابو الحيات) الواردة برقم (٦) منه بكلمة (البيضاء) .
- ٢ - باضافة قرية (سالم) اليه برقم (١٢) .
- ٣ - باضافة قرية (نافع) اليه برقم (١٣) بعد ان فك ارتباطها من محافظة عمان الواردة في البند (أ) منه .

د - بالغاء نص البند (د) ناحية الموقر من الفقرة (١) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي : -
ناحية الموقر : ومركزها الموقر وتتألف من القرى والعشائر التالية : -

- ١ - الموقر ٢ - مغائر المهنا
- ٣ - الفيصلية ٤ - الذهبية الشرقية (ذهبية الدهام سابقا)
- ٥ - رجم الشامي الغربي ٦ - رجم الشامي الشرقي
- ٧ - مشاش ٨ - النقيرة (المطلة والبويزة سابقا)
- ٩ - ام بطمة ١٠ - الذهبية الغربية (الذهبية الشرقية والذهبية الغربية سابقا)
- ١١ - منشية الموقر (منشية - ١٢ - الحاقمية (البيضة سابقا)
- القضاء سابقا)
- ١٣ - غزالسة ١٤ - المطيعة
- ١٥ - الزميلات ١٦ - السومرية

هـ - بتعديل البند (هـ) ناحية المجيزة - من الفقرة (١) منه كما يلي : -

- ١ - بالاستعاضة عن عبارة (دليلة المطيرات) الواردة برقم (٢٠) منه بكلمة (الدليلة) .
- ٢ - بالاستعاضة عن عبارة (زباير الطوال) الواردة برقم (٢٢) منه بكلمة (الصلاحية) .
- ٣ - بالاستعاضة عن عبارة (مشيرة سليط) الواردة برقم (٢٥) منه بكلمة (مشيرة الجيزة) .
- ٤ - بالاستعاضة عن عبارة (لايلو البرزي) الواردة برقم (٢٧) منه بكلمة (المنارة) .
- ٥ - بالاستعاضة عن عبارة (لوزيز عاليا) الواردة برقم (٢٨) منه بكلمة (الزميل) .
- ٦ - بالاستعاضة عن عبارة (زباير الكنعان) الواردة برقم (٢٩) منه بكلمة (السيفية) .

- ٧ - يفك ارتباط قرية (سالم) الواردة برقم (٤٠) منه بعد ان ضمت الى ناحية سحاب .
- ٨ - باعادة ترقيم القرى من (٤١ - ٤٦) لتصبح من (٤٠ - ٤٥) على التوالي .
- ٩ - باضافة (الرميثة) اليه برقم (٤٦) و (رجم العقاب) برقم (٤٧) .
- و - بالغاء نص البند (و) - قضاء وادي السير من الفقرة (١) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي : -
قضاء وادي السير ومركزه وادي السير وتتألف من المدن والقرى والعشائر التالية : -

- ١ - وادي السير ٢ - البصة
- ٣ - عراق الامير ٤ - بدر (زبدة ، بلال ، الغروس ، ام الاسود ، سويسة ، سابقا)
- ٥ - الرباحية ٦ - الحديب
- ٧ - ابو الملح ٨ - نعيمير
- ٩ - ابو الوس ١٠ - دابوق
- ١١ - البحاث ١٢ - وادي الشناء
- ١٣ - الامانية ١٤ - الطبقة
- ١٥ - الرجاجة ١٦ - الدبة
- ١٧ - الثغرة ١٨ - مرج الحيام
- ١٩ - الدير ٢٠ - ام قسوة

المادة ٣ - يعدل الجدول رقم (١) الملحق بالنظام الاصلي على الوجه التالي : -
أ - بتعديل البند (أ) لواء الزرقاء من الفقرة (٢) منه كما يلي : -

- ١ - بالغاء المواقع التالية منه : -
خربة البتراوي الواردة برقم (٨)
- جناعة الزرقاء الواردة برقم (١٠)
- عطل الزرقاء والرصفة الواردة برقم (١١)
- عوجان الواردة برقم (١٢)
- ام صويونه الواردة برقم (١٣)

- ٢ - بالاستعاضة عن اسم (سايب الدياب) الوارد برقم (٩) منه باسم (الريان)
- ٣ - باعادة ترقيم القرى من (٩ - ٢١) لتصبح من (٨ - ١٦) على التوالي .
- ٤ - باضافة قرية (شومر) اليه برقم (١٧) .

ب - بتعديل البند (ب) ناحية الأزرق من الفقرة (٢) منه وذلك باضافة قرية (العمري) اليه برقم (٥) بعد ان فك ارتباطها من ناحية الموقر .

ج - بتعديل البند (ج) ناحية بيرين من الفقرة (٢) منه وذلك باضافة القرى التالية اليه : -

- ١ - الناصرية برقم (١٢)
- ٢ - الرياض برقم (١٣)
- ٣ - البيرة برقم (١٤)

المادة ٤ - يعدل الجدول رقم (١) الملحق بالنظام الاصيلي على الوجه التالي :-

أ - بالغاء نص البند (١) لواء مادبا من الفقرة (٣) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

أ - لواء مادبا : ومركزه مادبا ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :-

١ - مادبا	٢ - العال
٣ - السامك	٤ - جرينه
٥ - كفير الوحيان	٦ - الفيحاء (المصلوبية سابقاً)
٧ - الحلالية (مريجة)	٨ - غرناطة
٩ - حسان	١٠ - ام البساتين
١١ - ماسوح	١٢ - المشقر
١٣ - الخطابية (كفير ابوسريوط سابقاً)	١٤ - حنينا
١٥ - ماعين	١٦ - سطحية
١٧ - ام البرك	١٨ - الواحة (مريجة بن حامد سابقاً)
١٩ - العريش	٢٠ - الفالحة (مريجة الفلاحات سابقاً)
٢١ - حوية البلاونة	٢٢ - المأمونية (كفير السيوف سابقاً)
٢٣ - اليسرى الجديدة	٢٤ - الومية
٢٥ - المروج	٢٦ - منشية ماعين

ب - بتعديل البند (ب) ناحية ذيبان من الفقرة (٣) منه كما يلي :-

١ - باضافة قرية (نزهة الوالة) اليه برقم (٣١) بعد ان فك ارتباطها من لواء مادبا .

٢ - باضافة القرى التالية اليه وفق الترتيب التالي :-

٣٢ - القدير	٣٣ - بلوطه
٣٤ - الزهراء	٣٥ - النامية
٣٦ - ام زياره	٣٧ - القاسمية
٣٨ - الرعيانة	٣٩ - النهضة
٤٠ - الراشدية	٤١ - حنو اللباد
٤٢ - العريض	

المادة ٥ - يعدل الجدول رقم (٣) محافظة الكرك الملحق بالنظام الاصيلي على النحو التالي :-

أ - بفك ارتباط قرية (طبقة فحل) الواردة برقم (٢١) من البند (د) قضاء الكورة من الفقرة (١) منه واعادة ترقيم القرى من (٢٢ - ٢٧) لتصبح من (٢٦ - ٣١) على التوالي :

ب - ١ - بالاستعاضة عن اسم (جنيوز) الواردة برقم (٣٤) من البند (أ) لواء المفرق من الفقرة (٣) منه باسم (منيلة) .

٢ - بالاستعاضة عن اسم (الاجفايف) الوارد برقم (٥٦) من البند (أ) لواء المفرق من الفقرة

(٣) منه باسم (الصفاري) .

ج - باضافة قرية (البتان) برقم (١٣) الى البند (ب) - ناحية بلعيا من الفقرة (٣) منه .

د - بالغاء نص البند (د) قضاء الاجفور من الفقرة (٣) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي :-
قضاء الرويشد : ومركزه الرويشد ويتألف من المدن والقرى والعشائر التالية :-

١ - الرويشد (الاجفور سابقاً)	٢ - الريشه الغريبة
٣ - الريشه الشرقية	٤ - الفيضة
٥ - الاريتين	

هـ - باضافة قرية (خشبية القوقا) برقم (٥٠) الى الفقرة (٥) منه لواء عجلون .

و - باضافة قرية (طبقة فحل) برقم (٢١) الى الفقرة (٦) منه لواء الاغوار الشمالية بعد ان فك ارتباطها من قضاء الكورة .

المادة ٦ - يعدل الجدول رقم (٦) محافظة البلقاء الملحق بالنظام الاصيلي على النحو التالي :-

أ - باضافة قرية (بطنا) برقم (٢٥) الى البند (أ) محافظة البلقاء من الفقرة (١) منه .

ب - بالغاء نص الفقرة (٢) منه قضاء دير علا والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

٢ - قضاء دير علا ومركزه دير علا : ويتألف من القرى والعشائر التالية :-

١ - دير علا	٢ - الطوال الشمالي (الربيع والمشايرة والحسن سابقاً)
٣ - الطوال الجنوبي (الديبات والصالحية سابقاً)	٤ - داميا
٥ - الياقولي	٦ - معسدي
٧ - ابو الزيفان	٨ - ضرار
٩ - مثلث العارضة	١٠ - غور كبـ
١١ - الرويحه	١٢ - ظهرة الرمل
١٣ - خزيمة	١٤ - الدباب

ج - بتعديل الفقرة (٣) منه قضاء الشونة الجنوبية وذلك بالغاء قرية (الحجاجرة) الواردة برقم (١٠) منه وبعاد ترقيم (سكنة الشونة) الواردة برقم (١١) منه لتصبح برقم (١٠) .

المادة ٧ - يعدل الجدول رقم (٧) محافظة الكرك الملحق بالنظام الاصيلي على النحو التالي :-

أ - باضافة القرى التالية الى البند (أ) من الفقرة (١) منه وفق الترتيب التالي :-

٣٤ - الحوية	٣٥ - ام رمانة
٣٦ - الرغرية	٣٧ - الداخسي

هكذا من أصل

٣٨- الوسيه	٣٩- الصالحية
٤٠- الصبليات	٤١- قريفله
٤٢- الراشديه	٤٣- الوادي الابيض

ب - بتعديل البند (ج) قضاء القصر من الفقرة (١) منه كما يلي :-

- ١ - بالاستعاضة عن اسم (جدعا الجبور) الواردة برقم (١٢) منه باسم (شبحان) .
- ٢ - بالاستعاضة عن اسم (جدعا السايده) الواردة برقم (١٣) منه باسم (الجدعا) .
- ٣ - باضافة قرية (العاليه) اليه برقم (١٩) .

ج - بتعديل البند (د) قضاء المزار الجنوبية من الفقرة (١) منه وذلك باضافة قرية (ام التزلان) اليه برقم (٢٣) .

المادة ٨ - يعدل الجدول رقم (٨) محافظة معان الملحق بالنظام الاصيلي على النحو التالي :-

أ - باضافة قرية (المنشية) برقم (٣٩) الى البند (أ) من الفقرة (١) منه بعد ان فك ارتباطها من قضاء الشوبك .

ب - بالغاء نص البند (ب) قضاء الشوبك من الفقرة (١) منه والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ب - قضاء الشوبك : ومركزه (الشوبك) ويتألف من المدن والقرى والمشار التالية :-

- ١ - الشوبك (الشوبك ونجل سابقا)
- ٢ - الجايه
- ٣ - ابو غطوب
- ٤ - المقارعيه
- ٥ - المنصوره
- ٦ - الجهير
- ٧ - شماغ
- ٨ - الجنينه
- ٩ - بير خداد
- ١٠ - حديرا
- ١١ - مقدس وام صوان
- ١٢ - الرحيلات
- ١٣ - الفجيج
- ١٤ - الزبيريه
- ١٥ - حواله
- ١٦ - بير ابو العلق
- ١٧ - بير الدباغات
- ١٨ - ييضا
- ١٩ - بدبدا
- ٢٠ - البقعه
- ٢١ - الحداده
- ٢٢ - صيخان
- ٢٣ - مضيب
- ٢٤ - بير الطائي
- ٢٥ - بدا
- ٢٦ - بيرين جازي
- ٢٧ - الارزة
- ٢٨ - الحريه السمراء
- ٢٩ - الزيقونه

ج - بتعديل البند (ج) قضاء وادي موسى من الفقرة (١) منه كما يلي :-

أ - بالغاء المواقف التالية منه :

- جلاوج الواردة برقم (١١)

- قرية الوافله الواردة برقم (١٢)

- ضباغ الواردة برقم (١٥)
- عين موسى الواردة برقم (١٦)
- طور العراق الواردة برقم (١٨)

٢ - باعادة ترقيم القرى من (١٣ - ٢٢) منه لتصبح من (١١ - ١٧) على التوالي .

٣ - باضافة قرية (حمزه) اليه برقم (١٨) .

الحسين بن طلال

١٩٨٣/١٢/١٤

رئيس الوزراء وزير الدفاع مضر بدران	وزير الاعلام عدنان ابو عودة	وزير المالية سالم مساعده	وزير الثقافة والشباب وزير السياحة والآثار معن ابو نوار
وزير العدل أحمد عبدالكريم الطراونه	وزير الزراعة مروان دودين	وزير المواصلات الدكتور محمد عضوب الزين	وزير شؤون الارض المحتلة وزير الخارجية بالوكالة حسن ابراهيم
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلاميه كامل الشريف	وزير التكوين ابراهيم ايوب	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير النقل علي السحيمات	
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت الساكت	وزير التربية والتعليم الدكتور سعيد القتل	وزير الصحة الدكتور زهير ملحس	وزيرة التنمية الاقتصادية انعام المفتي
وزير الصناعة والتجارة وليد عصقون	وزير الاشغال العماله عوني المصري	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن المومني	وزير الداخلية وزير العمل بالوكالة أحمد عبيدات

هكذا من الأشهر

نظام النقل للمركبات في المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/١/٤
تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٣) لسنة ١٩٨٤

نظام معدل لنظام الرسوم الإضافية الموحدة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام الرسوم الإضافية الموحدة لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٦ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ج) من المادة (٢) من النظام الأصلي بالنسبة (٥٥ ٪) و (٣٥ ٪) الواردتين فيها والاستعاضة عنهما بالنسبة (٦ ٪) و (٤ ٪) على التوالي .

١٩٨٤/١/٤

الحسين بن طلال

وزير الثقافة والشباب ووزير السياحة والآثار معن أبو نوار	وزير المالية سلام مساعده	وزير الاعلام عدنان أبو عودة	رئيس الوزراء ووزير الدفاع مضر بدران
وزير شؤون الأرض المحتلة ووزير الخارجية بالوكالة حسن إبراهيم	وزير المواصلات الدكتور محمد مضروب الزين	وزير الزراعة مروان دودين	وزير العدل
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير النقل المهندس علي السحيبات	وزير التكوين أبراهيم أيوب	وزير الاوقاف والشؤون والمكتسبات الإسلامية كامل الشريف	
وزيرة التنمية الاجتماعية انعام المقتي	وزير المحاسبة الدكتور زهير ملخص	وزير التربية والتعليم الدكتور سميد القنصل	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء حكمت السكاك
وزير الداخلية احمد عبيدات	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة حسن أبو عيسى	وزير الاشغال العامة والبنية التحتية المهندس فوني المصري	وزير المصنعة والتجارة وفيد معلوم
		وزير المصنعة والتجارة وفيد معلوم	وزير المصنعة والتجارة وفيد معلوم

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٧٥٠) تاريخ ١٩٨٣/١٢/١٤ المتضمن الموافقة على اتفاقية نقل الركاب والبضائع على الطرق بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمجلس الاتحادي السويسري والبروتوكول الملحق بها بالشكل التالي :-

اتفاقية

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
والمجلس الاتحادي السويسري
بخصوص النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية والمجلس الاتحادي السويسري والمشار اليهما فيما بعد ب (الطرفين المتعاقدين) .

رغبة منهما في تسهيل نقل الركاب والبضائع على الطرق بين بلديهما وعبر حدودهما بطريق الترانزيت .
قد اتفقا على ما يلي :-

مادة ١

مجال التطبيق

تسري احكام هذه الاتفاقية على عمليات نقل الركاب والبضائع التي مصدر او غاية نقلها تقع في اراضي احد الطرفين المتعاقدين والتي تمر عبر حدودهما بطريق الترانزيت وبواسطة سيارات مسجلة لدى اي من الطرفين المتعاقدين .

مادة ٢

تعاريف

لاغراض هذه الاتفاقية :-

١ . يعني تعبير (ناقل) اي شخص طبيعي او اعتباري في اي من المملكة الأردنية الهاشمية وسويسرا ، مصرح له بموجب القوانين والانظمة الوطنية ذات العلاقة بنقل الركاب و / او البضائع على الطرق مقابل اجرا او كفاة او لحسابه الخاص ، والاشارة الى ناقل من اي طرف متعاقد سوف تفسر طبقا لذلك .

٢ . يعني تعبير (مركبة ركاب) اي مركبة تسير الياس على الطرق وتكون :-

١ . مصنوعة او معدة للاستعمال وتعمل على الطرق لنقل الركاب وتحتوي اكثر من ثمانية مقاعد بما عدا مقعد السائق ، و .

٢ . مسجلة ومرخصة لنقل الركاب في اراضي احد الطرفين المتعاقدين .

٣ . يعني تعبير (مركبة بضائع) اية مركبة تسير الياس على الطرق وتكون :-

١ . مصنوعة او معدة للاستعمال وتعمل على الطرق لنقل البضائع .

٢ . مسجلة ومرخصة لنقل البضائع في اراضي احد الطرفين المتعاقدين ، و

٣ . منج باذاتها مؤتمنا الى اراضي الطرفين المتعاقدين الاخر لغرض النقل الدولي للبضائع من اجل التسليم في او الاستلام من اية نقطة في ذلك البلد او من اجل المرور بطريق الترانزيت عبر ذلك البلد .

واية مقطورة أو شبه مقطورة تستوفي الشرطين (١) و (٣) من هذه الفترة والتي تشمل من قبل ناقل من أحد الطرفين المتعاقدين ، إذا كانت المقطورة أو شبه المقطورة المركبة التي تجرها انتهابا تستوفيان الشروط المذكورة في هذه الفترة ، تعتبر المجموعة مركبة واحدة .

مادة ٢

نقل الركاب

- ١ . تخضع عمليات نقل الركاب لنظام الترخيص المسبق
- ٢ . تعفى من الحصول على الأذونات عمليات نقل الركاب العرضية والتي تقع في الحالات التالية :-

- ١ . نقل الأشخاص في نفس المركبة طيلة مدة الرحلة التي تبدأ وتنتهي في أراضي الطرف المتعاقد المسجلة فيه المركبة دون تحميل أو تنزيل أي راكب وعلى طول الطريق أو في الوقتات خارج حدود البلد المذكور . (رحلة دائرية مغلقة) ، أو
- ب . نقل مجموعة من الركاب من نقطة ما تقع في البلد المسجلة فيه المركبة إلى مكان يقع في أراضي الطرف المتعاقد الآخر شريطة أن تغادر المركبة تلك الأراضي دون ركاب باتجاه البلد المسجلة فيه . أو
- ج . النقل بطريق الترانزيت ذو صفة عرضية .

مادة ٤

نقل البضائع

- ١ . يسمح لكل ناقل في أي الطرفين المتعاقدين بأن يدخل بصورة مؤقتة إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر مركبة فارغة أو محملة لنقل البضائع وفي الحالات التالية ، مع الأخذ بعين الاعتبار التحفظ الوارد في الفترة (٢) من هذه المادة :-
- أ . بين أية نقطة في أراضي طرف متعاقد وأية نقطة في أراضي الطرف المتعاقد الآخر ،
- ب . عبر أراضي الطرف المتعاقد الآخر بطريق الترانزيت ،
- ج . بين أراضي الطرف المتعاقد الآخر وأراضي بلد ثالث أو بين أراضي البلد الثالث وأراضي ذلك الطرف المتعاقد الآخر شريطة أن تمر المركبة خلال رحلتها بطريق الترانزيت عبر البلد المسجلة فيه .
- ٢ . عملية التقاط البضائع من نقطة تقع في أراضي الطرف المتعاقد الآخر يجب أن تتمشى مع القوانين والأنظمة المطبقة من قبل ذلك الطرف المتعاقد الآخر

مادة ٥

تطبيق التشريع الوطني

الناقلون وسائقو المركبات التابعون لأي طرف متعاقد يخضعون عند وجودهم في أراضي الطرف المتعاقد الآخر للتشريعات الوطنية في ذلك الطرف المتعاقد الآخر باستثناء ما انتق عليه في هذه الاتفاقية .

مادة ٦

خطر النقل الداخلي

- ١ . لا يسمح للناقلين بمطلي امتثال نقل الركاب أو البضائع بين أية نقطتين واقعيتين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر .
- ٢ . من نص الفترة (١) أعلاه ، يجوز التيسار بالنقل الداخلي في حالات خاصة ويشترط الحصول على موافقة السلطة المختصة للبلد الذي سيتجه فيه البضائع .

مادة ٧

المخالفات

- ١ . إذا ارتكب الناقل أو مساعده أو أي من مساعديه لأحد الطرفين المتعاقدين خرقاً لا يمتنع احكام هذه الاتفاقية أثناء تواجده في أراضي الطرف المتعاقد الآخر ، يجوز للسلطة المختصة للطرف المتعاقد الذي حدث في أراضي الخرق ودون الإخلال بانه عقوبة قانونية ، مطبقه عليه ، أن تخبر السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر بطروف الخرق .
- ٢ . في حالة حدوث أي خرق مسار له في الفترة (١) من هذه المادة ، يجوز للسلطة المختصة للطرف المتعاقد الذي حدث الخرق في أراضيها أن تطلب من السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر أن :-
- أ . تصدر تحذيراً إلى الناقل المعني بأن أي خرق لاحق قد يؤدي إلى منع دخول مركبات يملكها أو يقوم بتشغيلها في أراضي الطرف المتعاقد الذي حدث فيه الخرق .
- ب . يبلغ الناقل بمن دخول مركباته إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر قد منع منعاً مؤقتاً أو دائماً لمدة تحددها السلطة المختصة .
- ٣ . على السلطة المختصة التي تلقى مثل هذا الطلب من سلطات الطرف المتعاقد الآخر أن تستجيب له وأن تعلم السلطة المختصة الأخرى ودون تأخير بالاجراءات المتخذة .
- ٤ . في حالة وقوع حوادث طرق أو حوادث أخرى على السلطات المختصة في البلد الذي وقعت فيه هذه الحوادث أن ترسل عند الطلب نقل الوثائق أو نتائج التحقيقات القضائية وجميع البيانات المتوفرة التي توضح الحادث إلى صاحب المركبة أو إلى السلطة المختصة للطرف المتعاقد الآخر .

مادة ٨

السلطات المختصة

- ١ . يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بإعلام الطرف الآخر عن السلطات المسؤولة عن تطبيق هذه الاتفاقية .
- ٢ . تقوم السلطات المختصة المذكورة للأطراف المتعاقدة بالتعاون فيما بينهما في محاولة لحل أية مشاكل قد تنجم عن تطبيق هذه الاتفاقية .

مادة ٩

التنفيذ والتطبيق

يتم التوقيع على بروتوكول يحدد سبل تطبيق هذه الاتفاقية في نفس الوقت الذي توقع فيه هذه الاتفاقية .

مادة ١٠

اللجنة المشتركة

- ١ . تشكل لجنة مشتركة من ممثلين عن الطرفين المتعاقدين للإشراف على تطبيق هذه الاتفاقية ومعالجة أية معوقات قد تعترض ذلك التطبيق . تجتمع اللجنة المشتركة بناء على طلب السلطات المختصة لأي من الطرفين المتعاقدين .
- ٢ . تجتمع اللجنة المشتركة بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين في وقت يناسبهما ، بالتناوب في أراضي أحد الطرفين المتعاقدين .

هكذا من الأهل

٣ . كما وتدخل اللجنة المشتركة تعديل البروتوكول المذكور في المادة ٩ .

٤ . تخضع قرارات اللجنة المشتركة لوافقة السلطات المختصة لكلا الطرفين المتعاقدين اذا ما دعت الضرورة لذلك .

٥ . يتم تسوية المشاكل غير المحلولة بالطرق الدبلوماسية .

مادة ١١

امداد الاتفاقية الى امانة ليختنشتاين

بناء على طلب رسمي تقدمت به امانة ليختنشتاين تسري نصوص هذه الاتفاقية ايضا على هذا البلد طالما بقيت معاهدة الوحدة الجبركية الموقعة بينه وبين سويسرا سارية المفعول .

مادة ١٢

الدخول في حيز التنفيذ وسريان المفعول

١ . يقوم كل طرف متعاقد باشعار الطرف المتعاقد الآخر خطيا بان الاجراءات الضرورية لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ في بلده قد اتخذت . تصبح الاتفاقية سارية المفعول في اليوم الثلاثين من تاريخ الاشعار الاخير من هذين الاشعارين .

٢ . تبقى الاتفاقية سارية المفعول لمدة سنة واحدة عند دخولها حيز التنفيذ . يستمر سريان مفعولها بعد ذلك الا اذا انتهت بقيام اي من الطرفين المتعاقدين باعطاء اشعار خطي مدته ثلاثة شهور الى الطرف المتعاقد الاخر .

وشهادة على ذلك وقعت هذه الاتفاقية من قبل الموقعين ادناه والمفوضين بذلك حسب الاصول حكومتهم .

حررت من نسختين أصليتين في

اليوم التاريخ الشهر سنة

باللغات العربية والفرنسية والانكليزية .

في حالة حصول اي خلاف في التفسير ، يعتمد النص الانكليزي .

من المجلس
الاتحادي السويسري
الملكة الاردنية الهاشمية
من حكومة

بروتوكول

ملا بالمادة (٩) من الاتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والمجلس الاتحادي السويسري بخصوص النقل الدولي للركاب والبضائع على الطرق الموقعة في

بتاريخ

اتفق الطرفان المتعاقدان على ما يلي :-

١ . نقل الركاب (المادة ٣)

١ . الخدمات المنتظمة

١ . تتم الموافقة على الخدمات المنتظمة بين البلدين المتعاقدين او عبر اراضي اي منهما بصورة مشتركة من قبل السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين . تمنى الخدمات المنتظمة خدمات توفر لنقل ركاب على فترات محددة ضمن مسار محدد بحيث يكون بالامكان تحميل وتنزيل الركاب في نقاط وقوف محددة مسبقا .

٢ . تكون السلطات المختصة لكل طرف متعاقد مسؤولة عن اصدار الاذن لذلك الجزء من خط سير الرحلة الذي يتم في اراضي ذلك الطرف المتعاقد .

٣ . تحدد السلطات المختصة بصورة مشتركة شروط اصدار الاذن ، اي مدته ونسبة حدوث عمليات النقل ، والجدول الزمني ، وسلم التعريفات التي ستطبق بالإضافة الى أية تفاصيل أخرى ضرورية لتشغيل الخدمات المنتظمة تشغيلاً سهلاً وفعالاً .

٤ . يوجه طلب الحصول على الاذن كتابياً الى السلطات المختصة في بلد تسجيل المركبة .

٥ . في حالة الموافقة على اصدار الاذن المشار اليه في الفقرة (٤) اعلاه ، يتم اعلام السلطات المختصة للطرف المتعاقد الاخر بذلك من اجل الموافقة عليه مرفقاً بوثائق تحتوي على التفاصيل الضرورية (الجدول الزمني المقترح ، التعريفات ، المسار ، الفترة التي سيتم خلالها تشغيل الخدمة وتاريخ مباشرة الخدمة) . كما يحق للسلطات المختصة ان تطلب تزويدها بتفاصيل أخرى حسب رغبة .

يتم البت في هذا الطلب خلال مدة لا تزيد عن أربعة اشهر من تاريخ تقديمه .

ب . تكون أية خدمة أخرى لم تنظمها المادة (١) اعلاه خاضعة للترخيص الذي يتم بناء على طلب الناقل لاحد طرفي التعاقد . يقدم هذا الطلب الى السلطة المختصة لبلد التسجيل التي عليها ان تحيله الى السلطة المختصة للطرف المتعاقد الاخر للموافقة عليه .

ج . احكام عامة

تقوم السلطات المختصة باعلام السلطات المختصة للطرف المتعاقد الاخر وذلك بارسال نسخة من الاذن الصادر . يحفظ الاذن داخل المركبة ويبرز لسلطات التفتيش عند الطلب . يكون بحوزة المركبة قائمة باسماء وجنسيات الركاب . تبرز هذه القائمة عند الطلب من قبل السلطات المختصة للطرفين المتعاقدين .

تعفى من الحصول على اذن مسبق مركبات الركاب المخصصة لتحل مكان مركبات مضررة او معطلة على ان يتم ابراز وثائق تثبت ذلك وبشرط ان يصار الى اعادة تصدير او اتلاف هذه المركبة المضررة او المعطلة تحت اشراف الجمارك .

هكذا من المأهول

٢ . السلطات المختصة (المادة ٨)

تكون السلطات المختصة المعنية بتنفيذ هذه الاتفاقية كما يلي :-
 عن المملكة الأردنية الهاشمية :-
 وزارة النقل من ب ٣٥٢١٤ عمان - الاردن
 نكس ٢١٤٥١ موت جو
 تلون ٤١٤٦١ - ٤١٤٦٢ - ٤١٤٨٥
 من سويسرا وإدارة ليفنتشتاين :-
 الدائرة الاتحادية للنقل والمواصلات والطاقة
 مكتب النقل الاتحادي السويسري
 ٣٠٠٢ بيرن - سويسرا
 نكس ٢٣١٧٩ أيف س ه - تلفون ٦١٤١١١ - بيرن

٣ . أوزان وأبعاد المركبات :-

١ . يتم تحديد الشروط الفنية للمركبات التي تقوم بالنقل الدولي للركاب والبضائع وفقا للقوانين والأنظمة المرعية في البلد المسجلة فيه المركبة .

ب . اذا تجاوز وزن أو أبعاد اية مركبة يراد ان تستعمل للنقل في اراضي الطرف المتعاقد الآخر ما هو مسجوح به في اراضي الطرف الآخر فإن ذلك يحتاج الى إذن خاص من السلطات المختصة للطرف المتعاقد الآخر . سيتم تحميل الرسوم المترتبة على ذلك .

٤ . سمات الدخول

تصدر السلطات المعنية للطرفين المتعاقدين سمات دخول سارية المفعول لمدة ستة اشهر ولعدة سفارات لكل سائق ومساعد سائق يقوم بالنقل الدولي للركاب أو البضائع بموجب احكام هذه الاتفاقية طبقا للقوانين والأنظمة الوطنية المرعية .

٥ . المعاملات الجبركية

١ . معنى من الضرائب والرسوم والوقود والزيوت الموجودة داخل الخزانات الامتيازية للمركبة التي تدخل بصورة مؤقتة اراضي الطرف المتعاقد الاخر ولا تخضع هذه لاي حظر أو تقييد استيراد .

ب . بحق للطرفين المتعاقدين ان يطلبوا اذن ادخال مؤقت لقطع فيار مستوردة لتصلح مركبة سيق وان تم ادخالها مؤقتا . ستخضع القطع المستبدلة للرسوم أو إعادة تصديرها أو اهلاكها تحت اشراف الجمارك .

ج . كافة المركبات السويسرية التي تقوم بالنقل الدولي على الطرق في الاردن تكون مصحوبة بوثائق ادخال جبركي مؤقت أو تريب تيك بموجب احكام الاتفاقيات الجبركية الدولية ذات العلاقة المصادرة عن السلطات المعنية المملكة الأردنية الهاشمية . لا تطلب السلطات السويسرية المختصة دفع مرور أو تريب تيك .

د . اذا كان النقل الدولي للبضائع غير مغطى بوثيقة (تسير) لتطبيق احكام التشريعات المحلية للطرف المتعاقد المعني .

هـ . يسمح لائراد طاقم المركبة أو يساوروا ومصحبهم مؤقتا اغراضهم الشخصية وادوات التصليح التي تحمل عادة في المركبة دون دفع رسوم جبركية من رخصة استيراد مسبقة .

٦ . الرسوم والقراب

ان الرسوم والضرائب الخاصة بالنقل الدولي على الطرق التي يقوم بها الناقلون التابعون لاحد طرفي التعاقد في اراضي الطرف المتعاقد الاخر تتم حسب احكام التشريعات المرعية في الطرف المتعاقد الاخر .

٧ . تأمين المركبات

على المركبات المسجلة في اراضي احد الطرفين المتعاقدين ان تحمل تابينا ضد الغير ساري المفعول طيلة مدة بقائها في اراضي الطرف المتعاقد الاخر .

حرر من نسختين أصليتين في _____ اليوم _____

التاريخ _____ شهر _____ سنة _____

باللغات العربية والفرنسية والانكليزية .

في حالة حصول اي خلاف في التفسير يعتمد النص الانكليزي .

عن حكومة
المملكة الأردنية الهاشمية

عن المجلس
الاتحاد السويسري

هكذا من العمل

صدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٧١٩) تاريخ ١٩٨٣/١٢/١٤ الملحق بالموافقة على اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي والفني بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية تركيا بالشكل التالي :

اتفاقية لتعاون الاقتصادي ، الصناعي والفني

بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

وحكومة جمهورية تركيا

ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة جمهورية تركيا المشار اليهما هنا « بالطرفين المتعاقدين » آتخين بعين الاعتبار العلاقات الودية القائمة حاليا بين البلدين وشعبيهما . ورغبة في توثيق وتطوير هذه العلاقات الودية على أسس من المساواة والمنفعة المتبادلة ، واعترانا بالمنافع المستمدة لكلا البلدين من خلال تعاون اقتصادي وفني أوفق قد اتفقتا على ما يلي :

المادة الأولى :

يسمى الطرفان المتعاقدان الى تطوير التعاون الاقتصادي ، الصناعي والفني بين البلدين في الحقل التي ستساهم في تنمية اقتصادهما (مثل المشاريع المشتركة ، الخدشات ، الهندسة ، الاستشارات ، المقاولات وجميع العمليات الاقتصادية الأخرى والنشاطات بين الرعايا ، الشركات ، البنوك . والمؤسسات الحكومية ،

المادة الثانية :

يشمل التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين بشكل عام التجارة ، العمليات المصرفية والمالية ، الصناعة ، السياحة ، النقل ، الزراعة ، الاتصالات ، الأشغال العامة ، الشحن - بناء السفن ، الحديد ، وأية مجالات أخرى يتفق عليها بين الطرفين المتعاقدين اخذين بعين الاعتبار الفوائد ، وكذلك الامكانيات المتاحة لكل من الطرفين المتعاقدين .

المادة الثالثة :

يقخذ الطرفان المتعاقدان جميع الخطوات الضرورية الممكنة لتطوير التعاون الفني بين البلدين من خلال التدريب وتبادل الكوادر المتخصصة والخبراء الفنيين بالإضافة الى المعلومات العلمية والفنية في مختلف المجالات :

المادة الرابعة :

بناء على هذه الاتفاقية ، يعقد الطرفان المتعاقدان عند الضرورة ، اتفاقيات خاصة فيما يتعلق بالتعاون الوارد ذكره في الفقرات السابقة بالإضافة الى مشاريع محددة يتم الاتفاق عليها بين البلدين .

المادة الخامسة :

يشجع الطرفان المتعاقدان التعاون الاقتصادي ، الصناعي والفني بين رعايا البلدين (بما فيها الهبات المشتركة) وفقا للقوانين والأنظمة النافذة في كلا البلدين .

المادة السادسة :

تكون اللجنة المشتركة والمشكلة بموجب المادة السابعة من الاتفاقية التجارية الموقعة بين البلدين في ١٩٨٠/٦/١٧ مسؤولة من تسهيل وتنفيذ هذه الاتفاقية وكذلك توسيع التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين .

المادة السابعة :

تصبح هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها . وبالنسبة لتجديد تلقائيا لنفس المدة ما لم يقدم أحد الطرفين المتعاقدين إشعارا بالغاءها قبل سنة واحدة من انتهاء مدة سريانها لا يعني انتهاء هذه الاتفاقية انتهاء الاتفاقيات الخاصة والموقعة بموجب المادة الرابعة .

حرر على نسختين في عمان بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٤ باللغة الانجليزية وكلا النسختين معتبرتتين .

عن حكومة جمهورية تركيا
الرئيس تركمكمان
وزير الشؤون الخارجية

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وليد مصفور
وزير الصناعة والتجارة

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٤/١/١ الموافقة على البروتوكول رقم (٧) الملحق باتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي المبرم بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية في ١٩٦٧/٩/١٤ والمعدل للبروتوكول رقم (٦) المبرم في ١٩٧٨/٣/١ بشكله التالي :

البروتوكول رقم (٧)

الملحق باتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي المبرم بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية ١٩٦٧/٩/١٤ والمعدل للبروتوكول رقم (٦) المبرم في ١٩٧٨/٣/١ .

استنادا لاحكام المادة (١٤) من اتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي المبرم بين حكومتى المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية في ١٩٦٧/٩/١٤ وتنفيذا لاحكام وقرارات مجلس الوحدة الاقتصادية ورغبة من البلدين في تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما ، فقد اجتمعت خلال الفترة من ٢١ - ١٩٨٣/١٢/٢٥ اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة (١٤) المشار اليها اعلاه في عمان لدراسة تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين واتقاعا منها بضرورة تدعيم هذه العلاقات حجا ونوعا واسلوب عمل على اساس من المنفعة المتبادلة فقد تم الاتفاق على ما يلي :

المادة الأولى

التأكيد على ما ورد في المادة الثانية من البروتوكول التجاري رقم (٦) الملحق باتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي المبرم بين البلدين والموقع في عمان بتاريخ ١٩٧٨/٣/١ بالاستمرار في اعفاء المنتجات الوطنية المتبادلة بين البلدين من الرسوم الجبركية والرسوم والضرائب الأخرى المفروضة على الصادرات والواردات شريطة ان تكون مصحوبة بشهادات منشأ صادرة من السلطات الحكومية المختصة في البلد المصدر ولا تعتبر المنتجات ذات منشأ وطني الا اذا كانت تكلفة الانتاج المحلية بما في ذلك المواد الأولية واليد العاملة الداخلة في الصنع لا تقل عن ٤٠ ٪ بالثقة من كلفة الانتاج وتعتبر جزءا من كلفة الانتاج المحلية المواد الأولية المستوردة الداخلة في صناعة محلية اذا كان منشؤها أحد الدول الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

المادة الثانية

تعامل السلع المتبادلة بين البلدين نفس معامللة الانتاج الوطني فيما يتعلق بضرائب الاستهلاك ورسوم الانتاج والمكوس المطبقة في البلدين .

المادة الثالثة

لا يجوز لأي من الطرفين ان يميز ضد منتجات الطرف الآخر من السلع والخدشات لصالح طرف ثالث باستخدام القيود الادارية مثل الحصص او التراخيص او لجان الترشيد او غيرها بهدف تسهيل التبادل التجاري .

المادة الرابعة

١ - يخصص مبلغ (٢٠) مليون ونصف المليون دولار امريكي سنويا لكل من المركز التجاري الاردني في القاهرة والمركز التجاري المصري في عمان لاستيراد سلع ومنتجات لمركزه التجاري وفقا لقوائم بالسلع يتم تبادلها بينهما مبينا بها أصناف هذه السلع وبقيتها كما ويجوز استبدال او مناقلة سلعة بسلعة أخرى ضمن المنتجات المدرجة في القوائم المشار اليها اعلاه .

ب - تعرض سلع المركز التجاري الاردني في القاهرة على شركة النصر للتصدير والاستيراد للامادة بالاراي في شرائها خلال خمسة عشر يوما مقابل نسبة ربح للمركز تعادل ٧ ٪ من قيمة البضاعة المستوردة (سي اند ايف) وفي حالة ابداء عدم الرغبة في الشراء خلال المدة المبينة اعلاه يحق للمركز التصرف ببيعها للتطاع الخاص المصري .

ج - تعرض سلع المركز التجاري المصري في عمان على وزارة النسيون للأفاده بالرأي في شرائها خلال خمسة عشر يوما مقابل نسبة ربح للمركز تعادل ٧٪ من قيمة البضائع المستوردة (بما عدا الف) وفي حالة ابداء عدم الرغبة في الشراء يحق للمركز التصرف ببيعها للقطاع الخاص الاردني .

د - تحدد اسعار السلع المباعة من قبل المركزين التجاريين في عمان والقاهرة وفقا للأنظمة المعمول بها في كل من البلدين .

هـ - يسمح كل من البلدين بتحويل قيمة المنتجات المباعة لكل من المركزين التجاريين لدى ابداءها في البنوك المحلية كما يسمح كل جانب بتحويل صافي ارباح المركز التجاري المتأخر في بلده سنويا بالعملة القابلة للتحويل .

و - يخضع كل مركز للضرائب المستحقة في البلد الذي يعمل منه مع مراعاة منع ازدواج الضرائب .

ز - يقوم كل جانب باتخاذ الاجراءات اللازمة لاقامة المركز التجاري الخاص به ويضع التعليمات والتشريعات اللازمة لتجارته وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها في كلا البلدين .

المادة الخامسة

اتفق الطرفان على تشجيع اقامة المعارض الدائمة والمؤقتة في كل من البلدين زيادة في التعريف بمنتجاتهما.

المادة السادسة

١ - اعتبارا من تاريخ سريان هذا البروتوكول تعتبر ترتيبات الدفع السابقة لاغية .

٢ - يتم اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا البروتوكول تسوية المدفوعات بالعملة الحرة واتفق الطرفان على إمكانية تبادل تسهيلات ائتمانية لتيسر التبادل التجاري بينهما ووضع الترتيبات اللازمة لذلك .

المادة السابعة

اتفق الطرفان على معالجة قضايا النقل والطيران وحل المشاكل المتعلقة بها .

المادة الثامنة

تنفيذا لاحكام المادة (١٤) من الاتفاقية الموقعة بين البلدين في ١٩٦٧/٩/١٤ اتفق الطرفان على ضرورة اجتماع اللجنة المشار اليها في المادة المذكورة مرة واحدة في السنة على الاقل في عمان والقاهرة بالتناوب لتابعة تنفيذ هذا البروتوكول وتذليل ما قد يعترض تنفيذه من عقبات .

المادة التاسعة

يحل هذا البروتوكول محل البروتوكول رقم (٦) الموقع في عمان بتاريخ ١٩٧٨/٣/١ ويعتبر جزء لا يتجزأ من الاتفاق الموقع بين البلدين بتاريخ ١٩٦٧/٩/١٤ .

المادة العاشرة

يبدأ العمل بتنفيذ احكام هذا البروتوكول اعتبارا من تاريخ تبادل وثائق الموافقات اللازمة على ان يعمل كلا الطرفين لاتيام ذلك قبل ١٩٨٤/٣/١ .

ويجسد هذا البروتوكول اتفاقا سعة بعد سنة اخرى لم يخطر احد الطرفين الطرف الاخر برغبته في اتمه الغل به او تعديله قبل ثلاثة شهور على الاقل من انقضاء كل سنة والياتي لا تقدم وقع المندوبان المفوضان بها لها من مسئلة نيابة عن حكومتها .

حرر في عمان يوم الاحد الواقع في ٢٠ ربيع الاول سنة ١٤٠٤ هجرية الموافق ٢٥ / ديسمبر كانون الاول سنة ١٩٨٣ ميلادية .

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية
وليفند فضالور
وزير الصناعة والتجارة

عن حكومة جمهورية مصر العربية
الكتور مصطفى كامل السعيد
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

تعليقات رقم (١٣) لسنة ١٩٨٣

تعليقات ممدلة لتعليمات الدوام المدرسي صادرة بالاستناد
للمادة ١١٦ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤

المادة الاولى : تسمى هذه التعليمات « تعليمات الدوام المدرسي لسنة ١٩٨٣ » وتقرأ مع التعليمات رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ صدورهما .

المادة الثانية : تعدل المادة العاشرة من التعليمات الاصلية بلفاء ما ورد فيها ويستعاض عنها بما يلي :
يتبع ما يلي بالنسبة لطلبة الصف الثالث الثانوي :

١ . اذا زاد غياب الطالب غير المشروع على ٢٠ يوما من ايام الفصل الاول او الثاني او ٣٥ يوما من ايام العام الدراسي يحرم من الشهادة المدرسية ومن التقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة في تلك السنة .

ويسمح له باعادة الصف في السنة التالية في مدرسة خاصة .

٢ . اذا زاد غياب الطالب على ٤٠ يوما من ايام الفصل الدراسي الاول او الثاني او ٧٠ يوما من ايام العام الدراسي بسبب مشروع يحرم من الشهادة المدرسية ومن التقدم لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة في تلك السنة ويسمح له باعادة الصف في العام الذي يليه في اي مدرسة حكومية او خاصة .

٣ . يصدر قرار الحرمان المنصوص عليه في البندين (٢٠١) من هذه المادة قبل تقدم الطالب لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة وتبلغ مديرية الاختبارات والامتحانات في الوزارة بالقرار فور صدوره .

هكذا من المأهول

تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٨٤

تعليمات الكشافة والمرشدات في المؤسسات التعليمية
صادرة بموجب المادتين ٥ و ١١٦ من قانون التربية
والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤
والمادة ٨/ب من قانون مؤسسة رعاية الشباب رقم ١٣
لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته

المادة الأولى :

تسمى هذه التعليمات «تعليمات الكشافة والمرشدات في المؤسسات التعليمية» ويعمل بها من تاريخ صدورها .

المادة الثانية :

يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها فيما يلي وما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

- الوزارة : وزارة التربية والتعليم
- الدائرة : دائرة التربية والتعليم في المحافظة
- المكتب : مكتب التربية والتعليم في الدائرة
- المؤسسة التعليمية : أية كلية مجتمع أو مدرسة حكومية أو خاصة
- الحركة الكشفية : أية تنظيمات كشفية في المؤسسات التعليمية
- الحركة الإرشادية : أية تنظيمات إرشادية في المؤسسات التعليمية
- القياد : المعلم الذي تتولى به المؤهلات الكشفية أو الإرشادية ويسند إليه أي عمل قيادي في الحركة الكشفية والإرشادية .
- الوحدة : أية فرقة كشفية أو إرشادية على مستوى المؤسسة التعليمية .
- المجموعة : وحدتان أو أكثر على اختلاف أنواعها ومراحلها

المادة الثالثة :

تهدف الحركة الكشفية والإرشادية إلى تشجيع وتنظيم وتنمية هوايات الطلاب والطالبات في المجال الكشفي والإرشادي وبصورة خاصة :

- أ . الامتزاز بالوطن والاستعداد للضحية والبذل في سبيل رفعتهم ونهضته .
- ب . تنمية الاتجاهات الحميدة كالصدق والاخلاص والتعاون .
- ج . اكتساب المهارات اليدوية عن طريق التعليم بالممارسة واستثمار الوقت الحر .
- د . توجيه الكشافة والمرشدات نحو الخدمة العامة والمساهمة في البناء والأعمال .
- هـ . تنمية روح القيادة وتحمل المسؤولية .

المادة الرابعة :

تحدد المراحل الكشفية والإرشادية على النحو التالي :
الشبل/الزهرة : من سن السابعة وحتى العاشرة .
الكشاف/المرشدة : من سن الحادية عشرة وحتى الثالثة عشرة .
الجوال/الجواله : من سن الثالثة عشرة فما فوق .

المادة الخامسة :

تشكل في الوزارة لجنة تسمى لجنة الوزارة للكشافة والمرشدات على النحو التالي :

- ١ . مدير النشاطات التربوية . رئيسا
- ٢ . رئيس قسم الكشافة/رئيسة قسم المرشدات مقرا
- ٣ . مسؤولو الكشافة والمرشدات في الدوائر اعضاء

المادة السادسة :

يناط بلجنة الوزارة المهام التالية :

- ١ . وضع الخطة العامة للنشاطات الكشفية والإرشادية ومتابعة تنفيذها في المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة .
- ٢ . مناقشة واعتماد البرامج وخطط التدريب العامة التي تقدمها اللجان المتخصصة بهذا الشأن .
- ٣ . أعداد الميزانية الخاصة بالكشافة والمرشدات ومتابعة تنفيذها .
- ٤ . حفظ السجلات وتوثيق المعلومات الكشفية والإرشادية .
- ٥ . منح الأوسمة والشارات الكشفية والإرشادية لمستحقها في المؤسسات التعليمية .
- ٦ . تنظيم المهرجانات والاحتفالات والمؤتمرات والندوات والتجمعات والمعارض الكشفية والإرشادية العامة .
- ٧ . تنظيم الدورات الكشفية والإرشادية المتقدمة .
- ٨ . الموافقة على خطط وبرامج الدورات الكشفية والإرشادية التي تنظمها الدائرة .
- ٩ . منح الشهادات الخاصة بالدورات الكشفية والإرشادية التي تنظمها الوزارة والدائرة والمكتب .
- ١٠ . تشكيل اللجان الفنية المتخصصة على مستوى الوزارة .
- ١١ . التنسيق مع مؤسسة رعاية الشباب أو أية جهة ذات علاقة بالكشافة والمرشدات في الأردن على ضوء التشريعات المعمول بها محليا وعربيا ودوليا .

المادة السابعة :

تشكل في الدائرة لجنة تسمى لجنة الدائرة للكشافة والمرشدات على النحو التالي :

- ١ . مدير عام دائرة التربية والتعليم رئيسا
- ٢ . مدير النشاطات التربوية أو رئيس قسم النشاطات التربوية نائبا للرئيس
- ٣ . مسؤول الكشافة فيما يتعلق بالحركة الكشفية مقرا
- ٤ . مسؤول المرشدات فيما يتعلق بالحركة الإرشادية مقرا
- ٥ . اثنان من مشرفي الكشافة تنتخبهما الهيئة العامة في الدائرة سنويا اعضاء
- ٦ . اثنان من مشرفات المرشدات تنتخبهما الهيئة العامة في الدائرة سنويا اعضاء

كل من الأهل

المادة الثانية :

يناط بلجنة الدائرة المهام التالية :

- ١ . تنفيذ خطة الوزارة للنشاطات الكشفية والإرشادية على مستوى الدائرة .
- ٢ . وضع خطة للنشاطات الكشفية والإرشادية للدائرة بالتنسيق مع المكاتب التابعة لها واللجان المتخصصة .
- ٣ . دراسة احتياجات المكاتب والتنسيق برصد المبالغ اللازمة لتنفيذها .
- ٤ . التسيب للجنة الوزارة بصرف الأوسمة الكشفية والإرشادية .
- ٥ . منح الشارات الكشفية والإرشادية بتسليم المكاتب .
- ٦ . تنظيم المهرجانات والاحتفالات والمؤتمرات والتجمعات والمعارض الكشفية والإرشادية على مستوى الدائرة .
- ٧ . التنسيق مع لجنة الوزارة عند اقامة الدورات الكشفية والإرشادية المتقدمة .
- ٨ . تشكيل اللجان الفنية الفرعية المتخصصة على مستوى الدائرة .

المادة التاسعة :

تشكل في المكتب لجنة تسمى لجنة المكتب للكشافات المرشدات على النحو التالي :

- ١ . مدير مكتب التربية والتعليم
- ٢ . مشرف الكشافة فيما يتعلق بالحركة الكشفية
- ٣ . مشرفة المرشدات فيما يتعلق بالحركة الإرشادية
- ٤ . قائدان من قادة الفرق الكشفية تنتخبها الهيئة العامة في المكتب سنويا
- ٥ . قائدتان من قائدات الفرق الإرشادية تنتخبها الهيئة العامة في المكتب سنويا

المادة العاشرة :

يناط بلجنة المكتب المهام التالية :

- ١ . تنفيذ خطة الدائرة للنشاطات الكشفية والإرشادية على مستوى المكتب .
- ٢ . وضع خطة للنشاطات الكشفية والإرشادية واللجان المتخصصة .
- ٣ . الاشراف المباشر على الوحدات والمجموعات الكشفية والإرشادية ونشاطاتها .
- ٤ . تنظيم المهرجانات والاحتفالات والندوات والرحلات والمعارض الكشفية والإرشادية على مستوى المكتب .
- ٥ . التنسيق مع لجنة الدائرة عند اقامة التجمعات والدورات الكشفية والإرشادية .

المادة الحادية عشرة :

تشكل في المؤسسة التعليمية لجنة على النحو التالي :

- ١ . مدير المؤسسة التعليمية
- ٢ . قائد الوحدة أو المجموعة فيما يتعلق بالحركة الكشفية
- ٣ . قائدة الوحدة أو المجموعة فيما يتعلق بالحركة الإرشادية
- ٤ . مساعد الوحدة أو المجموعة
- ٥ . ثلاثة من اولياء امور الكشافة أو المرشدات

المادة الثانية عشرة :

يناط بلجنة المؤسسة التعليمية المهام التالية :

- ١ . تنشيط الحركة الكشفية أو الإرشادية في المؤسسة التعليمية .
- ٢ . الاتصال بأولياء الامور وتنظيم اللقاءات لمساعدة الكشافة أو المرشدات .
- ٣ . مساعدة القائد على الاتصال بالبيئة المحيطة بالأشخاص الذين لهم الملم ببعض النواحي الفنية الكشفية أو الإرشادية .
- ٤ . توثيق المعلومات الخاصة بالفرقة من حيث السجلات والنشاطات على مستوى المؤسسة التعليمية .
- ٥ . المشاركة في وضع خطة نشاطات الوحدة أو المجموعة وتنفيذ خطط لجان المكتب والدائرة والوزارة .

المادة الثالثة عشرة :

تتعقد اللجان المنصوص عليها في هذه التعليمات اجتماعاتها مرة واحدة في الشهر على الاقل ، او كلما دعت الضرورة ، وتكون اجتماعاتها قانونية بحضور ثلثي الاعضاء بما يقيم الرئيس وتتخذ قراراتها بأغلبية الحضور .

المادة الرابعة عشرة :

- أ - يحق لأي طالب الالتحاق بالوحدة أو المجموعة في المؤسسة التعليمية .
- ب - لا يجوز لأي كشاف أو مرشدة الالتحاق بواحدة أو مجموعة خارج المؤسسة التعليمية .
- ج - يسمح للجوال الالتحاق بالوحدة أو المجموعة خارج المؤسسة التعليمية بعد الموافقة الخطية من المؤسسة التعليمية التابع لها .

المادة الخامسة عشرة :

تتكون الهيئة العامة في الدائرة من :

- المدير العام .
- مدير النشاطات التربوية أو رئيس قسم النشاطات التربوية .
- مسؤول الكشافة .
- مسؤول المرشدات .
- مشرفو الكشافة في المكاتب التابعة للدائرة .
- مشرفات المرشدات في المكاتب التابعة للدائرة .

المادة السادسة عشرة :

يناط بالهيئة العامة في الدائرة المهام التالية :

- ١ . مناقشة الخطة العامة للحركة الكشفية والإرشادية في الدائرة .
- ٢ . اعتماد التقرير السنوي للجنة الدائرة .
- ٣ . انتخاب الاعضاء المنصوص عليهم في البندين (٥ ، ٦) من المادة السابعة .

المادة السابعة عشرة :

تتكون الهيئة العامة في المكتب من :

- مدير المكتب .
- مشرف الكشافة .
- مشرفة المرشدات .
- مسؤول النشاطات التربوية في المكتب .
- قادة الوحدات والمجموعات الكشفية في المؤسسات التعليمية للمكتب .
- قائدات الوحدات والمجموعات الإرشادية في المؤسسات التعليمية للمكتب .

المادة الثامنة عشرة :

يناط بالهيئة العامة في المكتب المهام التالية :

- ١ . مناقشة خطة المكتب الخاصة بالكشافة والمرشدات .
- ٢ . اعتماد التقرير السنوي للجنة المكتب .
- ٣ . انتخاب الاعضاء المنصوص عليهم في البندين (٤ ، ٥) من المادة التاسعة .

المادة التاسعة عشرة :

تلقي هذه التعليمات أية تعليمات أو بلاغات سابقة .

هكذا من أجل